



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

السياحة الدينية في العراق: الواقع والمأمول - دراسة وصفية -

محسن حسن



عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

السياحة الدينية في العراق: الواقع والمأمول - دراسة وصفية -

محسن حسن *

ملخص

تحاول هذه الدراسة توصيف الحالة الراهنة لاقتصاديات السياحة الدينية في العراق، والوقوف على طبيعة المشاركة الفعلية لها في الاقتصاد القومي للبلاد، فضلاً عن رصد الحراك المتبادل بين عنصري العرض السياحي الديني والطلب السياحي الديني وتقييمه، في مناطق الذروة السياحية لهذا النمط السياحي المتنامي. ولم تغفل الدراسة التطرق إلى الإشارة إلى أهم العوائق والمؤشرات التي تقف حائلاً دون تحقيق انطلاقة مثلى لقطاع السياحة الدينية، ومن ثم تحصيل أكبر قدر من الجدوى الاقتصادية المعززة للنتائج القومي والموازنة العامة في العراق.

Abstract:

This study attempts to characterize the current climate of religious tourism economies in Iraq, and to determine their actual contribution to the country's national economy, as well as to monitor and evaluate the mutual mobility between supply and demand in this growing sector. The study did not overlook reference to the key obstacles to a successful religious tourism sector, and then to achieve the greatest economic feasibility leading to enhancing the national product and the public budget in Iraq.

مقدمة

برزت السياحة الدينية في الآونة الأخيرة نمطاً اقتصادياً ذا جدوى مؤثر في ميزانيات الدول والمجتمعات؛ فأصبحت جديرة بالاهتمام الرسمي والمجتمعي إلى الدرجة التي لم يعد يخلو فيها بلد ما من معلم ديني يعزز المنظومة السياحية العامة، ويساعد في دعم الاقتصاد القومي⁽¹⁾.

وقد بات القطاع السياحي العام في البلدان الأوروبية بما فيه قطاع السياحة الدينية يشكل نسبة كبيرة من حيث المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة التي تصل إلى 12.4 %، في مقابل نسبة أقل لدى البلدان الشرق أوسطية التي تبلغ 9.5 % فقط⁽²⁾.

وانطلاقاً من إدراك الأهمية القصوى للجدوى الاقتصادية للسياحة الدينية للعراق، تحاول هذه الدراسة الإلمام بالوضع الراهن لاقتصاديات هذا القطاع الحيوي، ومن ثم بلورة رؤية متكاملة لمستقبله، إيماناً بأهميته كونه من القطاعات الاقتصادية البديلة والجديرة بموازاة النفط في بلد مثل العراق، واستشعاراً لضرورة المضي قدماً في تحديد أولويات التخطيط الاقتصادي، واستكشاف الروافد المالية الأكثر مرونة والأسرع جدوى من حيث القدرة على تعزيز الموازنة العامة للدولة العراقية.

وفي مستهل هذه الدراسة، وجب الإشعار باعتمادها على المنهج الوصفي القائم على استقراء أهم ما يخص قطاع السياحة الدينية في العراق، وكذلك بتركيزها على هدفها العام والخاص،

1. احتلت السياحة الدينية هذه المكانة العالمية نظراً لارتباطها العميق بالجوانب الروحية والطقوس الدينية الراسخة لدى الجماهير العريضة من معتقي الديانات والعقائد المختلفة، فضلاً عن توظيف هذه الجوانب من الناحية الاقتصادية كأحد عوامل الجذب السياحي والتنمية الاقتصادية على المستوى الرسمي.

2. انظر: جعفر طالب أحمد زينب علي داشور، السياحة الدينية وأثرها في الدخل القومي العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، الجزء الأول 2012، منشورات جامعة واسط، ص: 23، متاح على: (بتصرف يسير)

المتمثلين في تحرير السياحة الدينية من قيودها المتسببة في تعطيل مشاركتها المباشرة وغير المباشرة في إنعاش الاقتصاد القومي العراقي.

أما فيما يخص فرضيات الدراسة وإشكالياتها فهي تتلخص بالآتي:

- إن اقتران الثراء السياحي العام والديني الخاص في العراق بنتائج اقتصادية ضعيفة يحمل بين طياته تساؤلات محيرة واجبة البحث عن إجابات مقنعة.
- إن المحددات الاقتصادية للنمط السياحي الديني في العراق غارقة في العمومية السياحية للدولة؛ بمعنى أنه يصعب الفصل الدقيق بين المؤشرات الاقتصادية لهذا القطاع من جهة، والمؤشرات المماثلة الأخرى لبقية القطاعات السياحية المغايرة.
- إن هذه الدراسة بصدد اختبار صعب أمام الحصول على الإحصاءات والبيانات المعينة على إنجازها.

وفيما يخص هيكلية الدراسة، فقد اشتملت إلى جانب المقدمة على ثلاثة مباحث: حمل الأول عنوان: (مقومات السياحة الدينية في العراق)، وفيه إشارات مركزة على أصالة السياحة الدينية في العراق وما تتضمنه من جذور وأركان ومكونات مثالية لتحقيق نهضة اقتصادية ونوعية في العراق. وحمل المبحث الثاني عنوان: (الاقتصاديات الراهنة للسياحة الدينية في العراق) وفيه توصيف لطبيعة المشاركة الاقتصادية والمالية للسياحة الدينية حالياً على وفق ما هو متاح من بيانات ومؤشرات. ثم يأتي المبحث الثالث والأخير تحت عنوان: (مستقبل السياحة الدينية في العراق)، وفيه نظرة استشرافية بشأن ما يمكن أن يكون عليه مستقبل السياحة الدينية في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من معطيات إيجابية، وإشكالات أخرى سلبية جسدها الوضع الراهن.

المبحث الأول

مقومات السياحة الدينية في العراق

على الرغم من حداثة مصطلح السياحة الدينية في إطار التوظيف الاقتصادي الرسمي بالعراق، بيد أن التطبيق العملي لمفهوم هذا المصطلح تجسّد حالياً وواقعاً منذ أزمنة بعيدة على أرض هذا البلد؛ إذ يُعدُّ العراق من الدول الرائدة سياحياً على وفق المنظور الديني، وعلى وفق امتداد حضارته العريقة لأكثر من سبعة آلاف عام، إذ تمتاز أراضيّه ومحافظاته بمقومات الجذب السياحي بصفة عامة، والجذب السياحي الديني بصفة خاصة.

ويمكن تصنيف مقومات السياحة الدينية في العراق ستة أقسام هي: المقومات التاريخية، والمقومات المادية، والمقومات الروحية، والمقومات المكانية، والمقومات الزمانية، والمقومات النوعية؛ وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

أولاً: المقومات التاريخية:

وهي جملة المؤشرات التي تفيد بتواصل المسار السياحي الديني في العراق عبر الأجيال والعصور المختلفة، وهو ما يمكن رصده في هذه النقاط:

■ يحمل العراق إرثاً سياحياً ودينيّاً عتيقاً يعود تأريخه إلى الألف السابع قبل الميلاد، حيث توافد الحضارات المختلفة للسومريين والبابليين والآشوريين، وبعدهم الرومان واليونان والفرس والمسلمين وغيرهم، وهو ما تجسّدت معه البذور الأولى للسياحة العفوية والدينية، وظهرت إلى جواره نوازع الاعتزاز بالأثر والحجر⁽³⁾.

3. انظر: رفاه قاسم الإمامي، التنمية السياحية في العراق وارتباطها بالتنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الاقتصاد بكلية الإدارة والاقتصاد / الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2013، ص: 29، وما بعدها، ملف الدراسة متاح على:

■ ارتبطت المدن والمناطق العراقية في قرون ما قبل الميلاد بتاريخ الأنبياء والرسل، بل كانت تمثل العواصم الدينية لكثير من الحضارات، فعلى سبيل المثال: ارتبطت مدينة أور القديمة جنوبي العراق بولادة نبي الله إبراهيم فيها ما بين المدة 2000 و1700 قبل الميلاد، واشتهرت بمعابد الآلهة في الأساطير السومرية القديمة التي كانت تعرف بـ(الزقورة). بينما كانت مدينة نيبور أو نمر القديمة الواقعة جنوب بغداد تمثل العاصمة الدينية للسومريين والبابليين، وهو ما يؤكد العمق الديني للآثار السياحية الدينية بالعراق منذ القدم⁽⁴⁾.

■ انفردت شريعة حمورابي العراقية القديمة بإشارات مبكرة للتنظيم السياحي ومنها على سبيل المثال فرض ضريبة مخصوصة على الزائرين والداخلين إلى مدينة بابل، وشهدت الحقبة الملكية بالعراق ظهور أول هيكل إداري مختص بمهنة السياحة حينما أنشئ أول دائرة سياحية عراقية وأسندت إدارتها لأحمد شوقي الحسيني أول عراقي يشغل هذا المنصب⁽⁵⁾.

■ على الرغم من العديد من المحن والأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي مرّ بها العراق في العصور الحديثة، وتعرض القطاع السياحي العراقي بأركانه النوعية كافة للإهمال والتراجع، لكنّ الجهود الرامية إلى تعزيز وجه العراق الحضاري والسياحي والديني لم تنقطع تاريخياً -على الرغم من التفاوت والتباعد- حيث شهدت المدة الممتدة منذ الأربعينيات وحتى ما بعد الألفية الثانية بعض التنظيمات الإدارية للسياحة العراقية ومن بينها السياحة الدينية؛ فقد «أدير النشاط السياحي في المدة من 1940 وحتى 1956 تحت إشراف لجنة المصايف العراقية، ثم أنشئت مصلحة المصايف والسياحة خلال السبعينيات، بينما في نهاية الثمانينيات تم إنشاء كل من: المؤسسة

4. راجع تقرير الجزيرة نت تحت عنوان (أهم المواقع الأثرية العراقية)، بتاريخ 2008/ 1/ 31، تأريخ الزيارة لهذا الموقع وبقية المواقع الآتية 15/8/2018، متاح على:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/82e78253-ea99-4fd6-a6f5-f0d29e112654>.

5. انظر: رفاه قاسم الإمامي، مصدر سبق ذكره، ص: 30 (بتصرف).

العامة للسياحة، والمديرية العامة للسياحة، وفي عام 1996 تم استحداث الهيئة العامة للسياحة التي ألحقت بعد خمسة أعوام تالية بوزارة الثقافة العراقية»⁽⁶⁾، وقد كللت هذه الجهود مؤخراً، باستحداث «أول وزارة للسياحة والآثار في تاريخ العراق في العشرين من تشرين الأول عام 2005، وفق الثوابت التي أقرها الدستور العراقي وعلى رأسها اعتماد السوق الحر في إدارة وتوجيه الاقتصاد عموماً والاقتصاد السياحي والديني على وجه الخصوص»⁽⁷⁾.

ثانياً: المقومات المادية:

ونعني بها جملة الآثار الدينية الحاضرة بأرض العراق، التي تشتهر بأنها (بلد العتبات الدينية والأماكن المقدسة)؛ إذ تنتشر المزارات، والمرقد، ومقامات الأنبياء، والأولياء الصالحين، وكذلك الكنائس والأديرة، والمعابد في ربوعها وأرجائها كافة، ولاسيما في مناطق الشمال والوسط والجنوب حيث تتجلى شواهد السياحة الدينية ومعالمها للطوائف والديانات كافة وليس على المسلمين فقط، وذلك على النحو التالي:

■ المزارات الإسلامية: على مستوى الآثار والمعالم السياحية الإسلامية، يستحوذ العراق على النسبة الأكبر من المزارات الدينية المقدسة للمسلمين، وهي وحدها «تشكل ما يقارب 90% من قواعد مزارات الأنبياء والأولياء في العالم العربي»⁽⁸⁾، «ضمن خريطة سياحية تضم أكثر من 6500

6 . انظر: سحر كريم كاطع، المنظر الاستراتيجي لقطاع السياحة في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2014، ص: 14، متاح على :

<http://qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2016/11/25-1.pdf> (بتصرف).

7 . انظر: رفاه قاسم الإمامي، مصدر سبق ذكره، ص: 91 (بتصرف).

8 . انظر: رفاه قاسم الإمامي، مصدر سبق ذكره، ص: 16 .

موقع أثري وديني وترفيهي»⁽⁹⁾، «فضلاً عن تميز المحافظات العراقية بامتلاك ست قباب ذهبية من أصل سبع قباب في العالم الإسلامي»⁽¹⁰⁾.

■ المزارات المسيحية: يوجد بالعراق عدد كبير من الكنائس، وقد أحصت الدراسة ما يزيد على 150 كنيسة في اثني عشرة محافظة فقط من إجمالي 18 محافظة عراقية، منها 75 كنيسة في بغداد، و30 في نينوى، و16 في البصرة، و13 في دهوك، ولا شك أنه توجد كنائس أخرى في عموم المحافظات العراقية، وهذا يتوافق مع طبيعة التواجد المسيحي بالعراق؛ إذ «تعد المسيحية ثمانية كبرى الديانات في العراق من حيث عدد الأتباع -بعد الإسلام- وهي ديانة مُعترف بها في الدستور العراقي، الذي يعترف بأربع عشرة طائفة مسيحية يتوزع أبنائها على أنحاء مختلفة من البلاد»⁽¹¹⁾.

■ المزارات اليهودية: يوجد في العراق عدد كبير من الأضرحة والمزارات الخاصة بالطائفة اليهودية، ومنها على سبيل المثال: سوق الهدايا اليهودية، وضريح ذي الكفل (حزقيال) بين النجف وبغداد، ومزار الأضرحة لأنبياء اليهود الثلاثة دانيال، وحنين، وعزير في قلعة كركوك، ومعبد التوراة

9. انظر: قاسم جبار خلف، كريم سالم حسين، تنمية القطاع السياحي في العراق .. المقومات .. التحديات .. المتطلبات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18 العدد 1 لسنة 2016، ص: 146، متاح على :

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=109440>

10. انظر: دنيا طارق أحمد، يسري محمد حسين، الأهمية الاقتصادية للسياحة الدينية في محافظتي كربلاء والنجف، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون، 2013، ص: 98، متاح على :

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=79091> (والقباب السبعة هي: قبة الإمامين موسى الكاظم ومحمد الجواد في بغداد، وقبة الإمام الحسن العسكري والإمام علي الهادي في سامراء، وقبة الإمام علي بن أبي طالب في النجف، وقبة الإمام الحسين والإمام العباس في كربلاء).

11. راجع تقرير صحيفة الشرق الأوسط اللندنية تحت عنوان (الوجود المسيحي في العراق وأبرز وجوههم)، بتاريخ 17 آذار 2017، العدد 14354، متاح على : <https://aawsat.com>، مع البحث بالعنوان المذكور، وراجع أيضاً موسوعة (عراقبيديا <http://wikiraq.org>، كنائس العراق).

في منطقة العشار في البصرة، إلى غير ذلك من آثار سياحية دينية ومزارات تقصدها هذه الطائفة من شتى بقاع العالم⁽¹²⁾.

ثالثاً: المقومات الروحية:

وهي المقومات التي تتمثل في مجموعة السمات المميزة لما يمتلكه العراق من آثار ومواقع ومزارات خاصة بالسياحة الدينية قياساً ببقية الأنماط السياحية الأخرى، مما يعني امتلاك العراق لمقومات ذاتية وحتمية في نفوس الزائرين والوافدين إلى أماكن السياحة الدينية، وهذه السمات هي:

– انطلاق الرغبة السياحية الدينية لدى السائح من أعماق النفس، وليس مجرد الرغبة في التسلية أو المتعة والإثارة.

– ارتباط الزيارات الدينية بحاجات ماسة لدى الزائر والوافد كالرغبة في الاستشفاء الروحي والبدني، أو تلبية الرؤى والأحلام والنذور، وكلها ارتباطات أساسية دافعة إلى الزيارة، وليست ثانوية كما قد يحدث في أنواع سياحية أخرى.

– عدم تقيد السياحة الدينية باعتبارات المواسم السياحية، ولا بشروط الجذب السياحي المثالي الواجب توافرها في خدمات السياحة العامة، ومن ثم فإن السائح الديني لا تشغله صعوبات الحل والترحال، ولا تحول بينه وبين الزيارة المقدسة اشتراطات السلامة والخدمة المميزة «فهو يجتاز كل الحواجز والحدود والتضحية من أجل مسك الضريح، وتقبيله، والتقرب إلى الأئمة الأطهار والأولياء الصالحين»⁽¹³⁾.

12. انظر: رفاه قاسم الإمامي، مصدر سبق ذكره، ص: 37 (بتصرف).

13 . انظر: صلاح داود سلمان، عبد الستار عبود كاظم، أثر المرافد الدينية على نمو السياحة الدينية (مدينة بغداد أمودجاً)، مجلة العميد، السنة السادسة، المجلد السادس، العدد الثاني والعشرون، 2017، ص: 152، متاح على:

رابعاً: المقومات المكانية:

ونعني بهذه المقومات هنا تلك الخصائص المكانية التي تمتاز بها المعالم السياحية الدينية في العراق على اختلاف تنوعها وانتماءاتها، التي يمكن إجمال أهمها في الآتي:

- الانتشار المكاني الداعم لحركة السياحة الدينية والسياحة العامة في البلاد؛ حيث يهيء الواقع الجغرافي والمكاني لخريطة المزارات المقدسة في العراق لبيئة اقتصادية واعدة تنتظر التوظيف والاستغلال.

- قدرة المزارات الدينية على تغيير الواقع العمراني للبقع والمناطق التي تقع بها إيجابياً من الناحية الاقتصادية والسياحية والحضرية، وخير مثال على ذلك هو مرقد الإمامين الكاظمين -عليهما السلام- في بغداد، الذي مثل النواة الأولى للحركة العمرانية والاقتصادية والسياحية الخدمية النامية في مدينة الكاظمية⁽¹⁴⁾.

خامساً: المقومات الزمانية:

والمقصود بهذه المقومات هنا هو خروج نمط السياحة الدينية عن النطاق الزماني المألوف للمواسم السياحية الاعتيادية؛ بمعنى أن الزيارات الدينية في العراق ذات موسم ممتد وطويل، بل إن شئت قل هو موسم دائم للزيارة بإطلاق، وهو ما نلتمسه في الآتي:

- كثرة عدد المناسبات والزيارات الدينية الثابتة في العراق كل عام، التي تبدأ منذ بداية السنة الهجرية في الأول من محرم، وتمتد حتى الثامن عشر من ذي الحجة، الذي يمثل عيد الغدير الأغر، مروراً بعدة مناسبات يقارب عددها الثلاثين مناسبة سنوية⁽¹⁵⁾.

14. انظر: أثر المراكذ الدينية على نمو السياحة الدينية، مصدر سبق ذكره، ص: 15 (بتصرف).

15. انظر: الأهمية الاقتصادية للسياحة الدينية في محافظتي كربلاء والنجف، مصدر سبق ذكره، ص: 7 (بتصرف).

– عدم انقطاع الزائرين التقليديين للمزارات والمراقد المقدسة في العراق طوال العام بخلاف مواعيد الزيارات المشار إليها آنفاً والمحددة بزمن، وهو ما يعني امتلاك العراق لمقوم الانفتاح الزمني لمعلمها الدينية وامتداد الزيارات التقليدية فهي زيارات «مستمرة وغير محددة بوقت أو زمن»⁽¹⁶⁾.

سادساً: المقومات النوعية:

وتعني اختلاف طبيعة المناسبات الدينية للمزارات والمراقد والأماكن المقدسة بالعراق عن مناسباتي الحج والعمرة كونهما المناسبتين الرئيسيتين لعموم المسلمين في العالم، وهذا الاختلاف ينقسم على:

● اختلاف كفي: يتمثل في إمكانية انفتاح المناسبات الدينية العراقية على غير المسلمين، بحيث يسمح لهم بالزيارة والمشاركة في طقوس الحدث الديني روحياً وجسدياً على اختلاف دياناتهم وتوجهاتهم، بينما لا يمكن حدوث ذلك في شعائر الحج والعمرة⁽¹⁷⁾.

● اختلاف كمي: وهو ما يترتب على الاختلاف الكيفي المشار إليه آنفاً، حيث تستوعب المناسبات الدينية العراقية أعداداً كبيرة تفوق أعداد القادمين إلى مناسك الحج والعمرة في مكة والمدينة، فعلى سبيل المثال: «تستقطب زيارة الأربعين في كربلاء أكبر عدد من المسلمين في مكان واحد ووقت واحد، وهو العدد الذي قد يصل إلى 20 مليون زائر»⁽¹⁸⁾.

16. المصدر السابق نفسه، ص: 7.

17. راجع: غيث التميمي، الزيارة الأربعينية.. الاستثمار في طقوس الحج، موقع الصدى نت، بتاريخ 1 تشرين الثاني 2017، متاح على <http://elsada.net/64098/> (بتصرف).

18. المصدر السابق نفسه (بتصرف يسير).

وبنظرة فاحصة إلى مقومات السياحة الدينية المشار إليها في العراق، سنجد أنها تؤكد ما يأتي:

1. قدرة المعالم السياحية الدينية في العراق على خلق الأنشطة الاقتصادية والتجارية والخدمية وتوسيعهما، والمساعدة على إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة وقابلة للتطوير.
2. مرونة السياحة الدينية العراقية كمّاً وكيفاً ونوعاً، قياساً بالأنماط السياحية الأخرى، وهو ما يعني صلاحيتها وقابليتها؛ لأن تحتل مكان الصدارة في إنعاش الوضع السياحي العام بالعراق اقتصادياً وحضارياً واجتماعياً.
3. تنوع خريطة السياحة الدينية بالعراق وثراؤها، وانفتاحها على مزيد من الانسجام والتطوير، فضلاً عن ديمومة أنشطتها وفعاليتها، وشمولية استقطابها الشعبي والجماهيري وامتلاكها ثرواتٍ غير مستغلة.

المبحث الثاني

الاقتصاديات الراهنة للسياحة الدينية في العراق

لا شك أن ما يمتلكه العراق من ثراء واسع في منافذ السياحة الدينية وروافدها ومواقعها التي تتركز إلى مسار عريق من الجذور التاريخية، وحشد هائل من الآثار الحضارية النادرة، يتيح الحصول على مساعدات اقتصادية ومردودات مالية غير مسبوقة في تأريخ الأمم والشعوب، في حال أحسن التوظيف والاستغلال، وتلتبس الوسائل المثلى في تحقيق الآليات الإدارية الضامنة لتحقيق ذلك. وبالإمكان التعرف على ملامح المعطيات الاقتصادية الراهنة لقطاع السياحة الدينية في العراق من خلال نقاط العرض الآتية:

- أولاً: حجم الإسهام المالي للسياحة الدينية:

لتوصيف الوضعية الاقتصادية لقطاع السياحة الدينية في العراق، ومعرفة مدى مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والناتج القومي الإجمالي (GNP) بنحوٍ دقيق، كان يجب الاستناد إلى معلومات رسمية موثوقة يمكنها الفصل الرقمي والإحصائي بين مشاركة القطاع السياحي العراقي في الناتجين المشار إليهما قياساً ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، هذا من جهة، ومشاركة قطاع السياحة الدينية في مجمل حصيلة القطاع السياحي العام قياساً ببقية الأنماط السياحية الأخرى من جهة ثانية، ولكن اصطدمت الدراسة بإشكاليّتين رئيسيتين:

■ الأولى: ندرة البيانات والإحصاءات الرسمية الصادرة عن العراق في الشأن السياحي العام، وشأن السياحة الدينية بنحوٍ خاص، وهو ما يعكس استمرار حالة الإهمال المؤسسي داخل العراق للقطاع السياحي بأتماطه السياحية مجملة، ومن بينها نمط السياحة الدينية⁽¹⁹⁾.

19. لم تشمل خطط التنمية الوطنية بالعراق وآخرها خطة التنمية الوطنية 2018 / 2022، إلا على إشارات موجزة وإحصاءات قليلة جداً بشأن حجم السياحة الدينية، وطبيعة مشاركتها في الاقتصاد القومي للدولة العراقية (راجع وثيقة الخطة على الرابط: <https://mop.gov.iq>).

■ الثانية: وجود هوة شاسعة بين حجم الوصول السياحي المعلن للعراق من خلال المزارات والمناسبات السياحية الدينية من جهة، وحجم المردود الاقتصادي المتداول في بعض المؤشرات السياحية الرسمية نتيجة هذا الوصول من جهة أخرى، وهو ما يوقع الباحث في حيرة التوفيق بين الأرقام والمؤشرات على ندرتها لعدم توافر الإحصاءات الجازمة والموثوقة⁽²⁰⁾.

وبنظرة مدققة سنجد أن العراق في الآونة الأخيرة قد أدرك الأهمية القصوى للقطاع السياحي كقطاع حيوي، يمكنه المشاركة بفاعلية في الاقتصاد القومي، ولكن هذا الإدراك ما يزال من الناحية الرسمية والعملية، مجرد رؤية نظرية لم تتبلور بعد إلى نهج اقتصادي صارم وحثيث، وهو ما يعد نتيجة طبيعية «لاستمرار تدني كفاءة الأداء المؤسساتي، ومواصلة الإخفاق في إخضاع الإدارة الحكومية لمنطق الحساب الاقتصادي السليم»⁽²¹⁾.

وعلى الرغم من ذلك لدينا بعض المؤشرات الإيجابية التي لا يمكن إغفالها فيما يخصّ الأداء السياحي العراقي فيما يخص السياحة الدينية والإسلامية مؤخراً، ومن أهمها:

تصنيف العراق ضمن أفضل الدول الإسلامية من حيث الأداء السياحي للعام 2015، وضمن أفضل 10 دول تتمركز فيها عائدات السياحة الدولية لدول منظمة التعاون الإسلامي بواقع 121.9 مليار دولار لهذه الدول مجتمعة، ونسبة 87.5% من إجمالي العائدات السياحية للمنظمة وفق تقديرات العام نفسه، وهو ما ينفي تهمة التراجع السياحي في العراق ويؤكد عكسها⁽²²⁾.

20. تتناول مؤشرات السياحة الدينية -غالباً- أرقاماً ضخمة لعدد الزائرين والوافدين إلى المزارات المقدسة كل عام وفي كل مناسبة، لكن لا توجد مردودات اقتصادية ملموسة على أرض الواقع تتناسب وهذه الأعداد المتداولة في البحوث والدراسات ووسائل الإعلام الحكومية والخاصة، وهو ما سيوضح لاحقاً عبر سطور هذه الدراسة.

21. انظر: وثيقة خطة التنمية الوطنية 2018 / 2022، وزارة التخطيط العراقية، ص: 17، متاح على: <https://mop.gov.iq/static/uploads/.pdf> (بتصرف يسير)

22. انظر: تقرير السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات 2017، الصادر عن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)، ص: 18، متاح على: http://www.sesric.org/dloads/TourismReport2017/ARA/InternationalTourismReport_AR_2017.pdf

- دخول القطاع السياحي العراقي عامة، وقطاع السياحة الدينية خاصة، ضمن اهتمامات خطط التنمية الوطنية العراقية وعلى رأسها خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022 بعدما كشفته خطة التنمية الوطنية (2010 - 2014) وخطط أخرى موازية من إمكانات اقتصادية هائلة تنطوي عليها السياحة الدينية في البلاد، التي كان من بعض مظاهرها بلوغ عدد زوار العتبات المقدسة خلال عام 2010 مليون ونصف المليون سائح، وبواقع عائدات سياحية تجاوزت المليار دولار⁽²³⁾.

- تفوق نمط السياحة الدينية على ما سواه من أنماط السياحة العراقية على وفق مؤشرات بحثية حديثة، وهي المؤشرات التي تقرر بالدور المهم للسياحة الدينية في النهوض الاقتصادي بالمدن السياحية الجاذبة، وتضعها في المرتبة الأولى بين أنماط السياحة العراقية «بنسبة 80 % تليها السياحة الثقافية والأثرية بنسبة 15 % ثم سياحة الأعمال بنسبة 5 %»⁽²⁴⁾.

- وعلى وفق إحصائيات العام 2017، فإن اقتصاديات القطاع السياحي العراقي ذي الصبغة الدينية تحتل أهمية قصوى لدى الطبقة العاملة في العراق حيث يعتمد عليها ما يقرب من 544 ألف شخص، في حين تؤكد تقديرات المجلس العالمي للساحة والسفر، أن هذا القطاع يشكل 3 % من إجمالي الناتج المحلي، وبعائدات ممكنة ومتاحة تقدر بـ 5 مليارات دولار⁽²⁵⁾.

- ارتفاع معدلات النمو السنوي للقطاعات السياحية بالعراق - ومنها قطاع السياحة الدينية - ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وتُظهر المؤشرات نمواً سريعاً لقطاع السياحة الثقافية، وهو ما

23. انظر: سجاد قاسم، الدور الاقتصادي للقطاع السياحي في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017، ص: 12، متاح على:

<http://qu.edu.iq/repository/wp-.pdf> (بتصرف يسير).

24. انظر: سجاد قاسم، مصدر سبق ذكره، ص: 10 (بتصرف).

25. راجع تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية تحت عنوان (أزمة تضرب السياحة الدينية في العراق بسبب العقوبات على إيران)، نقلاً عن صحيفة العرب اللندنية، بتاريخ 16/ 8/ 2018، متاح على:

<http://rawabetcenter.com/archives/71767> (بتصرف).

يصب في صالح السياحة الدينية، كون السياحة الثقافية أحد روافد السياحة الدينية في كثير من الأحيان⁽²⁶⁾؛ إذ تؤكد أحدث المؤشرات ارتفاع معدلات النمو السنوي للسياحة الدينية بنسبة 7.8% خلال المدة من 2014 إلى 2016 حيث زاد عدد الوافدين للسياحة الدينية من 904.7 ألف زائر عام 2014 إلى 1.052 مليون زائر عام 2016، في حين ارتفعت معدلات النمو السنوي للسياحة الثقافية بنسبة 70% نظراً لزيادة أعداد الوافدين لأجل هذا النمط من 27 ألف سائح عام 2014 إلى 78 ألف سائح عام 2016، وبحجم إيرادات متزايدة بنسبة 31.2% من 218.4 مليون دينار عراقي شهرياً عام 2014 إلى 286.6 مليون دينار عام 2015⁽²⁷⁾.

- تطور مؤشرات البنية التحتية والإيرادات وعدد النزلاء وبقية المؤشرات للمرافق السياحية في مدن الجذب السياحي الديني ومواقع الذروة، وذلك على وفق الإحصائيات المتاحة التالية للعامين 2015، و2016:

- عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي:

ازدادت نسبة المرافق السياحية بنسبة 14.5% وذلك من (1296) مرفقاً سياحياً عام 2015 إلى (1484) مرفقاً عام 2016، حيث شكلت محافظة كربلاء النسبة الأعلى من هذه الزيادة بواقع 44.9%، ثم محافظة النجف بنسبة 23.2%، تلتها محافظة بغداد بواقع 22.2%، ثم البصرة بنسبة 4.1%، مع ضرورة الإشارة إلى أن غالبية هذه المرافق مملوكة للقطاع الخاص وبنسبة كبيرة تصل إلى 99.7%⁽²⁸⁾؛ حيث لم يحدث تغيير يذكر في المرافق السياحية الحكومية (جزر ومدن سياحية) إذ بقي عددها 12 مرفقاً سياحياً وفق إحصائيات عامي 2014/2015⁽²⁹⁾.

26. وأيضاً باعتبار الثقافة الدينية جزءاً لا يتجزأ من اهتمامات الوافدين للسياحة الثقافية.

27. انظر: وثيقة خطة التنمية الوطنية 2018 / 2022، مصدر سبق ذكره، ص: 38 (بتصرف يسير).

28. انظر: وثيقة مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2016، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، ص:

2، متاح على: www.cosit.gov.iq/documents/trade/tourism

29. انظر: وثيقة خطة التنمية الوطنية 2018، مصدر سبق ذكره، ص: 38

- عدد النزلاء وليالي المبيت:

ارتفعت أعداد النزلاء من (4922) ألف نزيل عام 2015 إلى (7749) ألف نزيل عام 2016، وبنسبة زيادة قدرها 57.4 %، وجاءت محافظة كربلاء في المقدمة من هذه الزيادة قياساً ببقية المحافظات، وبنسبة قدرها 42.6 %؛ بفعل تأثير السياحة الدينية، ثم محافظة النجف بواقع 29.7 %، بعدها محافظة بغداد بنسبة 22.6 %، ثم البصرة 2.6 %، وقريب من هذا أيضاً بالنسبة ليالي المبيت؛ فقد زادت ليال المبيت من (14294) ألف (سرير/يوم) عام 2015، إلى (16736) ألف (سرير/يوم) عام 2016 وبنسبة زيادة قدرها 17.1 %، وكما هو غالب على مدن السياحة الدينية فقد احتلت محافظة كربلاء الأسبقية من حيث عدد ليالي المبيت بنسبة 53.0 %، تلتها النجف بواقع 25.1 %، ثم بغداد 15.7 %، ثم كركوك 2.6 %، فالبصرة بواقع 2.5 % من إجمالي عدد الليالي⁽³⁰⁾.

- الإيرادات والمصروفات:

سجلت الإيرادات المتحققة انخفاضاً من (417199) مليون دينار عام 2015 إلى (356557) مليون دينار عام 2016 وبنسبة قدرها 14.5 %، وشغلت محافظة كربلاء النسبة الأكبر من هذه الإيرادات بنسبة 48.0 %، ثم بغداد 24.9 %، ثم النجف 18.5 %، ثم البصرة 6.5 %، ومن جهة أخرى ازدادت جملة المصروفات من (99975) مليون دينار عام 2015 إلى (122437) مليون دينار عام 2016 وبنسبة زيادة بلغت 22.5 %، وبترتب المحافظات؛ إذ جاءت محافظة كربلاء في المرتبة الأعلى من حيث إجمالي المصروفات بنسبة 49.6 %، ثم بغداد 26.9 %، ثم النجف 17.7 % ثم البصرة 3.7 %⁽³¹⁾، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحركة التجارية للأنشطة السياحية

30. انظر: وثيقة مسح الفنادق 2016، مصدر سبق ذكره، ص: 2 (بتصرف في الصياغة).

31. المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها.

في العراق ومن بينها أنشطة السياحة الدينية، قد سجلت ارتفاعاً في إيراداتها المالية؛ إذ زادت من 10.4 مليون دينار عراقي في اليوم عام 2014 إلى 17.047 مليون دينار عام 2016⁽³²⁾.

- نمو الأنشطة السياحية في قطاعي النقل والخدمات، فقد استحوذ قطاع الخدمات ومن بينه قطاع الفنادق والمطاعم (الوجه المعبر عن الحركة السياحية) على النسبة الأكبر من الائتمانات المصرفية الممنوحة بالعراق، وبواقع 49.8 % عام 2010 و 39 % عام 2016، وهو دليل على استناد الرواج السياحي ذي الأغلبية الدينية بالعراق إلى ضمانات أصيلة ومستقرة لا يستهان بها من الناحية المالية⁽³³⁾، ولعل التنامي الملحوظ في عدد الرحلات السياحية الداخلية والخارجية يعد أحد أوجه تلك الضمانات المستقرة؛ فقد ازدادت نسبة اعداد المسافرين جواً بواقع 16.3 % وذلك من 5.26 ألف مسافر عام 2013 إلى 8.280 ألف مسافر عام 2016، وبواقع نمو في عدد الرحلات الجوية بنسبة 13.9 % من (55262) رحلة عام 2013، إلى (81635) رحلة عام 2016، في حين سجل قطاع النقل السياحي بين المحافظات العراقية طفرة ملحوظة؛ حيث زاد عدد المسافرين والوفود من 12.2 مليون مسافر عام 2014 إلى 19 مليون مسافر عام 2015 وبإيرادات متزايدة من 33.9 مليار دينار عام 2014 إلى 34.2 مليار دينار عام 2015⁽³⁴⁾.

وعلى الرغم من وجود هذه المؤشرات الإيجابية المشار إليها، إلا أن الواقع الاقتصادي للسياحة الدينية في العراق، يؤكد أنها ما تزال تجبو حبواً بطيئاً دون تحقيق الأهداف المنوطة بها وعلى رأسها التأثير الإيجابي الواضح والمحدد في البنية الاقتصادية للبلاد؛ فإذ كنّا نتحدث عن مناسبات دينية سنوية ثابتة تقترب من الثلاثين مناسبة، بعضها يتجاوز فيه عدد الزائرين حاجز المليون زائر، وبعضها

32. انظر: خطة التنمية الوطنية 2018، مصدر سبق ذكره، ص: 38.

33. المصدر السابق نفسه، ص: 27-26 (بتصرف يسير).

34. المصدر السابق نفسه، ص: 33 (بتصرف).

الآخر يصل فيه عدد الزائرين إلى 8 ملايين زائر⁽³⁵⁾، في حين يصل حجم الإنفاق الكلي الشهري لمئتين زائر فقط من هذه الملايين، ما مجموعه (46.300.000) دينار عراقي (385833 دولار تقريباً)⁽³⁶⁾، فإذا كنا نتحدث عن هكذا تقديرات، فإننا نكون بصدد الحديث عن عوائد مالية ضخمة متحققة من السياحة الدينية تتجاوز حجم العوائد الرسمية المعلنة بكثير جداً، وهو ما يضعنا أمام تساؤل محير: أين تذهب عوائد السياحة الدينية في العراق؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، لا بد من التعويل على عدة أسباب رئيسة أهمها:

● احتلال العراق مرحلة متقدمة في مؤشر مدركات الفساد، ومن ثم تعد العوائد المالية في القطاعات الاقتصادية كافة ومنها قطاع السياحة الدينية عرضة للتلاعب والفساد⁽³⁷⁾.

● استمرار هيمنة القطاع النفطي، واستحواد القطاع الخاص على مجمل العوائد الخاصة بالسياحة الدينية بالعراق، بينما تتكبد الدولة في المقابل الأعباء الاقتصادية الخاصة بتأمين الزوار أمنياً وطبياً، إلى جانب عدم شمول السياحة الدينية من مقتضيات وإلزامات قانون الضرائب العراقي؛ لذا فإن «الحكومة العراقية لا تكسب أي أرباح من السياحة، وخاصة السياحة الدينية»⁽³⁸⁾، أو

35. على سبيل المثال تتجاوز أعداد الزائرين لمقر الإمام الحسين عليه السلام في مدينة كربلاء وحدها كل عام المليون زائر، بينما تحقق بعض المناسبات الدينية الخاصة كليلة النصف من شعبان في المدينة نفسها والمدن المماثلة أرقاماً قياسية قد تصل إلى 8 ملايين زائر (راجع تقرير شبكة الإمام الرضا عليه السلام تحت عنوان «دور المراقد في نهضة الشعوب»، دون تأريخ، متاح على :

<https://www.imamreza.net/old/arb/imamreza.php?id=1919&pag>

36. راجع حيثيات هذا التقدير في الدراسة المعنونة (أثر المراقد الدينية على نمو السياحة الدينية (مدينة بغداد أمودجاً)، مصدر سبق ذكره، ص: 167.

37. يتصدر العراق قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم إذ يأتي في المركز 169 بواقع 18 نقطة، على وفق تقديرات منظمة الشفافية الدولية 2017/2018 إلى جانب فنزويلا، وكوريا الشمالية، وغينيا الإستوائية، وغينيا بيساو، وليبيا، والسودان، واليمن، وأفغانستان وسوريا، وجنوب السودان، والصومال راجع:

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

38. راجع تصريحات الخبير الاقتصادي عمر هشام لووكالة أنباء الإعلام العراقي، متاح على:

<http://www.al-iraqnews.com/news/newwss/economic-news/167017.html>

على حد التعبير القائل: «ومن المعلوم أن السياحة في العالم كله تأخذ من السائحين، لكنها في العراق تعطيهم فضلاً عن أن تأخذ منهم»⁽³⁹⁾.

- ثانياً: مؤشرات إقليمية:

حين النظر في مجمل الملامح الاقتصادية المتاحة للسياحة الدينية في العراق، ومقارنتها بنظائرها لدى دول الجوار الإقليمي، نجد تفاوتاً شاسعاً من حيث المردود المالي والتأثير الاقتصادي لصالح دول الجوار بالطبع، وبالنظر للبعد السياحي الإقليمي بصفة عامة لوحظ الآتي:

- أن عوائد السياحة الدينية لدى العراق يصعب مقارنتها بمشيلاتها في دول الجوار؛ ففي حين تتراوح العوائد العراقية بين مليار وخمسة مليارات دولار على أكثر التقديرات إيجابية وتفاوتاً، نجد أن العوائد السعودية بلغت 17.6 مليار دولار عام 2010⁽⁴⁰⁾، وزادت لتبلغ 22.8 مليار دولار عام 2017⁽⁴¹⁾، في حين بلغت العوائد التركية من السياحة الدينية وغيرها نحو 26 مليار دولار عام 2017⁽⁴²⁾.

39. راجع: بيت الحكمة العراقي على الرابط :

http://www.baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=760 .

40. انظر: السياحة الدينية وأثرها في الدخل القومي العراقي، مصدر سبق ذكره، ص: 6، عن تقرير منشور بصحيفة الغارديان البريطانية بتاريخ 19 / 11 / 2010 على الموقع : www.hrmmakah.com .

41. انظر: الصاوي، عبد الحافظ، اقتصاديات الحج في السعودية: الفرص والتحديات، تقرير المعهد المصري للدراسات، بتاريخ 15 تموز 2017، متاح على: <https://eipss-eg.org>، مع البحث بالعنوان المذكور.

42. راجع: سعيد عبد الرازق، تركيا تستهدف 36 مليون سائح في 2018، تقرير صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، بتاريخ 12 شباط 2018، العدد 14321، متاح على: <https://aawsat.com/home/artic2018> .

● تشكل شريحة الإيرانيين النسبة الأكبر في عدد الوافدين إلى العراق بنحو يكاد يكون ثابتاً باستثناء بعض الظروف الأمنية، ولاسيما بعد العام 2003⁽⁴³⁾، وربما هذا يتفق وكون إيران هي «ثاني بلد بعد تركيا من حيث حجم التبادلات التجارية مع العراق (6.7 مليار دولار/2017) على وفق تقديرات رسمية»⁽⁴⁴⁾، ولا شك أن زيادة الوفود الإيرانية للعراق قد تأثر إيجاباً بتحرر السياحة الدينية العراقية من حالة التقييد السياسي والرقابي التي كان يفرضها النظام الحاكم بالعراق قبل 2003 على مجمل الوفود الإيرانية (30000 زائر إيراني أسبوعياً)، على الرغم مما كان يجنيه منها من عوائد ضخمة كانت تقدر وقتها بـ 1050000 دولار⁽⁴⁵⁾.

43. بعد العام 2003 ازدادت أعداد الوافدين الإيرانيين إلى العراق بغرض السياحة الدينية، وحدثت الطفرة الأولى لهذه الزيادات في المدة من 2003 وحتى 2007 حيث ارتفعت الأعداد من (88085) إلى (504972) عام 2007، ثم إلى (863657) عام 2008 لتواصل هذه الأعداد الزيادة في سنوات تالية (راجع: الأهمية الاقتصادية للسياحة الدينية في محافظتي كربلاء والنجف، مصدر سبق ذكره، ص: 116).

44. راجع تقرير مركز الروابط، مصدر سبق ذكره (بتصرف يسير).

45. راجع تقرير صحيفة المدى العراقية تحت عنوان (السياحة في العراق .. كنز ثري مهم)، بتاريخ الخميس 26 آيار 2005، العدد 396، متاح على : <http://almadapaper.net/sub/05-396/7.pdf>.

المبحث الثالث

مستقبل السياحة الدينية في العراق

من المسلم به أن القطاعات السياحية في العالم تتطور بنحوٍ كبير ومذهل، ولاسيما مع تنامي أعداد السائحين الذي «سيصل بحلول عام 2030 إلى 5 مليارات سائح سنوياً»⁽⁴⁶⁾، فضلاً عن الجدوى الاقتصادية للسياحة الدينية بصفة عامة والسياحة الإسلامية بصفة خاصة، التي بلغت نفقاتها على وفق أحد التقارير المتخصصة «أكثر من 145 مليار دولار عام 2015»⁽⁴⁷⁾، وهي مرشحة للزيادة بالنظر إلى تنامي البيئة السياحية الإسلامية، وعلى رأسها السياحة البينية بين الدول المسلمة (العراق واحدة من هذه الدول)، التي «ارتفع عدد السياح الوافدين فيما بينها من 60.9 مليون سائح في 2011 إلى 67.7 مليون سائح في 2015»⁽⁴⁸⁾.

وعلى وفق تأمل الوضعية الراهنة للمعطيات الشاملة للسياحة الدينية في العراق، تدرك هذه الدراسة صعوبة أن يحقق هذا النمط السياحي الواعد النتائج المرجوة منه سريعاً في ظل الوضعية الاقتصادية والسياسية المعقدة حالياً في العراق، التي وإن كانت تدفع باتجاه الرغبة الرسمية والملحة في تنويع مصادر الدخل، ومن ثم تنامي الاهتمام بالقطاع السياحي مجملاً، إلا أنها تتسبب في عرقلة التطور المأمول للقطاعات كافة القطاعات الاقتصادية البديلة للنفط بالعراق، ومنها هذا القطاع الحيوي؛ قطاع السياحة الدينية، وهذا وإن كان ينطبق على المدى القريب، إلا أنه -على المدين المتوسط والبعيد- تتوقع هذه الدراسة على حدوث تطورات جذرية وكبيرة في القطاع السياحي

46. راجع تقرير SPUTNIK ARABIC على الرابط:

<https://arabic.sputniknews.com/world/201708111025593834>

47. المصدر السابق نفسه.

48. انظر: تقرير السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص: VII.

عموماً، وقطاع السياحة الدينية على وجه الخصوص بالعراق، وهو ما توحى به بعض المؤشرات النوعية، التي يأتي في مقدمتها الاهتمام الرسمي باستقطاب خبرات اقتصادية وسياحية جادة في مجالي التخطيط والإدارة، بالتزامن مع إلحاح الوضع الاقتصادي العام للمضي قدماً في تنويع مصادر الدخل.

وعلى الرغم من ذلك لا تقطع الدراسة الأمل في إمكانية مضاعفة العوائد الاقتصادية للسياحة الدينية خلال المرحلة القريبة المقبلة، على الرغم من الصعوبات الحالية، لكن شريطة الشروع الفوري في معالجة المؤشرات السلبية التالية:

- (1) ضعف الوعي السياحي المؤسسي، وندرة أعداد مدارس التأهيل السياحي والمرشدين.
- (2) جمود الدور الوقفي في تطوير المزارات والمراقد ومجمل المعالم السياحية والدينية فضلاً عن وجود منازعات ملكية بين الهيئات الوقفية.
- (3) بقاء المساحات المحيطة بالمزارات والمراقد والمعالم الدينية محرومة من الدمج في المنظومة السياحية إلى جانب حرمانها من التطوير الاقتصادي والعمراني.
- (4) تغييب الفكر الاقتصادي في التعامل مع المقدسات بنحو يعوق الاهتمام بالتحصيل المالي ويضعف أنشطة الاستثمار السياحي، ويفتح الباب على مصراعيه للثغرات وعدم التنظيم.
- (5) السماح بتطوير البنية التحتية لمعالم السياحة الدينية على وفق وجهات نظر تعتمد الطراز الغربي؛ وهذا بدوره يؤدي إلى فقدان هويتها الإسلامية وإلى عدم حاجة السائح الأجنبي لتكرار زيارتها.

- (6) تذبذب السيطرة المركزية على مجمل العوائد المالية للمراقد والمقدسات، والتقصير في إيجاد وسائل بديلة لتعويض البعد الجغرافي للحكومة المركزية عن هذه المعالم.
- (7) إهمال حماية الأقليات الدينية وما يرتبط بها من بنية تحتية ومعالم ومزارات، إلى جانب التفريط في استقطاب المبعدين والمهجرين وتيسير عودتهم.
- (8) تهميش وسائل تنشيط السياحة الدينية، وعدم إدراك ما يشتمل عليه هذا النمط من عوائد ممكنة وخفية كالنذور، والهبات، ورغبات الدفن مدفوعة الأجور إلى جوار المراقد المقدسة، وغير ذلك من روافد اقتصادية تحتاج الاكتشاف والتفعيل.
- (9) غض الطرف عن الاقتداء بالتجارب التطبيقية الناجحة والقريبة في مجال السياحة الدينية، كتجربة إقليم كردستان، إلى جانب بعض التجارب الأخرى في محافظات الذروة السياحية.
- (10) التغاضي عن دعم قطاع السياحة الدينية بما يحتاجه من حزم التسويق السياحي كالمعارض والأسواق والدعاية المسموعة والمقروءة والمرئية، إلى جانب إهمال الربط الدعائي بين أنماط السياحة العراقية على تنوعها وراثتها.
- (11) إخضاع حركة السياحة الدينية للاعتبارات السياسية والخلافات الإقليمية بنحو يؤدي إلى تكرار تجميدها وإضعاف مشاركتها الاقتصادية والمالية.

استنتاجات:

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة، أمكن التوصل إلى جملة الاستنتاجات تتمثل بما يأتي:

- يمتلك العراق مقومات السياحة الدينية الخلاقة التي تمكنه من تكوين اقتصاد موازٍ لاقتصاد النفط، وبوسائل أقل كلفة وأكثر تأثيراً في تعزيز المالية العامة للدولة، ولكن ما يزال إدراك ذلك نظرياً لا عملياً في دوائر الدولة الرسمية.
- يشهد قطاع السياحة الدينية بالعراق تطوراً إيجابياً في حجم الوصول السياحي وفي مرافق البنية التحتية وحجم الإيرادات، لكنه يعد تطوراً محسوباً لصالح القطاع الخاص، وهو لا يعبر عن التطور الأمثل الذي يمكنه تعزيز الاقتصاد القومي على المستوى الرسمي.
- يعبر الوضع الراهن لاقتصاديات السياحة الدينية بالعراق عن خلل جسيم في حجم العوائد والأموال المتحصلة من هذا النمط السياحي المهيمن، وتؤكد المقارنة بين العرض والطلب السياحيين عن عجز في ميزان المدفوعات السياحي، فضلاً عن تقصير حكومي شديد في زيادة أعداد المرافق السياحية (12 مرفقاً منذ 2014 وحتى الآن)، إلى جانب تواضع المردود الاقتصادي للأنشطة السياحية وبواقع 17.047 مليون دينار عراقي في العام 2016.
- تعد أغلب المؤشرات والإحصاءات الرسمية وغير الرسمية المتداولة بشأن قطاع السياحة الدينية في العراق من قبيل المؤشرات التقديرية وغير الجازمة؛ فلا هي جامعة ولا مانعة، وينقصها الكثير من الدقة ومطابقة الواقع.
- يبقى نمط السياحة الدينية هو النمط المهيمن والغالب على بقية الأنماط السياحية بالعراق، ويعد الأكثر جاهزية للاستغلال والتوظيف الاقتصادي في المستقبل على المديين القريب والمتوسط.

- تتفوق اقتصاديات السياحة الدينية في دول الجوار تفوقاً بيناً على مثيلاتها في الداخل العراقي، ولاسيما في المملكة العربية السعودية وتركيا، بينما يبقى السائح الإيراني هو الأكثر تأثيراً في حجم الوصول السياحي للمقدسات والمزارات السياحية الدينية بالعراق.
- تحتل محافظتا كربلاء والنجف المكانة الأبرز في حجم الوصول السياحي المرتبط بالسياحة الدينية في العراق، وأهما تشكلان استثناءً بين بقية المحافظات العراقية من حيث القابلية السريعة لتضخيم العوائد المالية ومضاعفة أعداد الوافدين.

توصيات:

وفي ختام عرضها، توصي الدراسة بالآتي:

- تخصيص مؤسسة حكومية سيادية لإدارة السياحة الدينية وتحصيل عوائدها المالية مع إلزام الهيئة العامة للسياحة والآثار بالمهام الفنية فقط واستبعادها من الشؤون المالية، وإذا لزم الأمر التعاقد مع طواقم غربية محترفة في التسويق السياحي والتحصيل المالي لتولي الإدارة مع تشديد الرقابة والمتابعة.
- تولي خططاً طموحة للنهوض بمواقع السياحة الدينية رأسياً وأفقياً، إلى جانب التوسع في عقد الشراكات السياحية البنينة وإنشاء المراكز الدعائية والتسويقية مع الدول الإسلامية لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الزوار والوفود إلى تلك المواقع.
- تمويل مراكز البحوث والدراسات من أجل تبني التجارب السياحية الواعدة محلياً وإقليمياً ودولياً بالطباعة والدراسة والتحليل، إلى جانب تحليل المؤشرات والإحصاءات الرسمية الصادرة في الشأن السياحي عموماً وشأن السياحة الدينية على وجه الخصوص للنهوض بهذا القطاع الحيوي.

- العمل على الربط المبتكر بين نمط السياحة الدينية من جهة، والأنماط السياحية العراقية الأخرى كافة من جهة أخرى، إلى جانب إشراك البرامج التسويقية في توظيف المناسبات الدينية لإحياء المهن التراثية بما يتفق وطبيعة المعطيات المتاحة من أجل تجويد المعروض السياحي وتشجيع الاستثمار السياحي وتدوير الإنتاج الوطني.
- الشروع العاجل في تقليص الفجوة بين حجم الخبرات السياحية العملية والتسويقية الغالبة لدى القطاع الخاص، ومقابلها المتدني لدى القطاع الحكومي والمؤسسي، وذلك عبر تكليف كل مرفق سياحي خاص باستضافة ملاك أو اثنين أو ثلاثة من القطاع الحكومي وتدريبهم لقاء بعض المميزات والتسهيلات المالية أو الإدارية، على أن تكون الملاكات المتدربة نواة لإدارة مرافق سياحية حكومية وتدريب ملاكاتها مستقبلاً.
- المبادرة بتعزيز حماية المنشآت السياحية وعلى رأسها منشآت ومواقع السياحة الدينية، إلى جانب المواجهة الحازمة مع الفكر التكفيري المتطرف عبر الوسائل المتاحة والمناسبة، فضلاً عن تعزيز الشعور بالانفتاح الديني والانتماء الوطني لدى شرائح المجتمع العراقي.
- تخصيص مؤتمر سنوي لإعمار الأماكن المقدسة في العراق، ولا بأس بانعقاده كل عام في إحدى الدول الإسلامية المرحة باستضافته، طالما دعت الحاجة إلى ذلك، وفيه يمكن فتح باب الإسهام الخيري للنهوض بالمواقع الدينية العراقية وعلى رأسها مزارات الأنبياء والأئمة -عليهم السلام-.

المصادر:

تقارير ودوريات :

(1) السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات 2017، تقرير صادر عن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك):

http://www.sesric.org/dloads/TourismReport2017/ARA/InternationalTourismReport_AR_2017.pdf

(2) الصاوي، عبد الحافظ، اقتصاديات الحج في السعودية: الفرص والتحديات، تقرير المعهد المصري للدراسات ، 2017:

<https://eipss-eg.org>

(3) جعفر طالب أحمد، زينب علي داشور، السياحة الدينية وأثرها في الدخل القومي العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، الجزء الأول 2012 ، منشورات جامعة واسط:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=70282>

(4) دنيا طارق أحمد، يسري محمد حسين، الأهمية الاقتصادية للسياحة الدينية في محافظتي كربلاء والنجف، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون، 2013:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=79091>

(5) رفاه قاسم الإمامي، التنمية السياحية في العراق وارتباطها بالتنمية الاقتصادية، رسالة

ماجستير مقدمة لقسم الاقتصاد بكلية الإدارة والاقتصاد / الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2013:

<http://www.rooad.net/news-604.html>

(6) سجاد قاسم، الدور الاقتصادي للقطاع السياحي في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية 2017:

<http://qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2017/06/%D8%B3%D8%AC%D8%A7%D8%AF-%D9%82%D8%A7%D8%B3%D9%85-.pdf>

(7) سحر كريم كاطع، المنظر الاستراتيجي لقطاع السياحة في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2014:

<http://qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2016/11/25-1.pdf>

(8) صلاح داود سلمان، عبد الستار عبود كاظم، أثر المراكز الدينية على نمو السياحة الدينية (مدينة بغداد أمودجاً)، مجلة العميد، السنة السادسة، المجلد السادس، العدد الثاني والعشرون، 2017:

<http://alameed.alameedcenter.iq/uploads/facb33773df8d3561bad2ff6546c83c5.pdf>

(9) قاسم جبار خلف، كريم سالم حسين، تنمية القطاع السياحي في العراق .. المقومات .. التحديات .. المتطلبات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18 العدد 1 لسنة 2016:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId109440=>

(10) وثيقة خطة التنمية الوطنية 2018/2022، وزارة التخطيط العراقية :

<https://mop.gov.iq/static/uploads/8/pdf/153043655382b53671459f036956a85eddb1a38412--%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9%20%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9.pdf>

(11) وثيقة مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2016 ، وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء :

www.cosit.gov.iq/documents/trade/tourism20%مسح%20الفنادق%20ومجمعات%20الإيواء%20السياحي%20لسنة%202016.pdf

- مواقع إلكترونية وصحف

(12) الجزيرة نت، موقع خبري: <http://www.aljazeera.net>

(13) الشرق الأوسط، صحيفة: <https://aawsat.com>

(14) الصدى نت، موقع: <http://elsada.net>

(15) المدى العراقية، صحيفة: <http://almadaper.net>

(16) سبوتنيك عربي، موقع SPUTNIK ARABIC:

<https://arabic.sputniknews.com>

(17) مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية: <http://rawabetcenter.com>

(18) موسوعة عراقبيديا <http://wikiraq.org> ، كنائس العراق

(19) وكالة أنباء الإعلام العراقي (واع):

<http://www.al-iraqnews.com/news/newwss/economic-news>